

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى في مجال التنمية الريفية بين جمهورية مصر العربية والسكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية الموقع في واشنطن

بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

وعلى موافقة مجلس الشعب :

قرر :

(المادة الوحيدة)

الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى في مجال التنمية الريفية بين جمهورية مصر العربية والسكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر ببرئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٣٩٩ (١٢ يوليو سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

وزارة الزراعة

الإدارة العامة للعلاقات الزراعية الخارجية
المركز المصري الدولي للزراعة

صيغة اتفاقية التعاون الفني

في مجال التنمية الريفية بين جمهورية مصر العربية والسكرتارية العامة لمنظمة
الدول الأمريكية

حيث أن الأجهزة المتخصصة في منظمة الدول الأمريكية قد حددت أن إنشا كل تدھور
وركود المناطق الريفية وما أنطوى عايته من أثر على السكان الريفيين ، وكذا الموجة المتزايدة
إلى المناطق الحضرية هي مشاكل تستوجب اهتمام بالمقام الأول في نطاق التعاون الفني
المشترك ، ولذلك فقد قامت هذه الأجهزة بتصميم برنامج للتنمية الريفية يستهدف مساعدة
أعضاء هذه الدول لحل تلك المشكلات .

وكمبدأ أساسى للتعاون الدولى في مجال التنمية الريفية أن تكون هناك آلية تدرية
في دول ومناطق ذات مشاكل مماثلة لما لدينا وبالتالي يسهل علينا ملاحظة استخدام
الاساليب والتطبيقات وتقسيم النتائج المقدمة ومن ثم نستطيع أن تنتهي الأساليب والطرق
لتخطيط وتجهيز وتحديث ماهية تلك المشروعات التي يمكن نقاها لاستفادة منها الدول
الأعضاء بالمنظمة .

ويتبع ذلك أن تقوم سكرتارية منظمة الدول الأمريكية بتوظيد مواردها مع تلك
المصادر المناسبة بغرض دعم دورها وزيادة دورها في التنمية الريفية التي تعتبر من أصعب
قضايا الدول الأعضاء وأكثرها اتساعا .

وقد أقرت جمهورية مصر العربية عن اهتمامها بالتعاون مع الدول الأعضاء بمنظمة
الدول الأمريكية، وبصفة خاصة تلك الدول ذات الموارد المحدودة، وذلك عن طريق تدريب
العنصر البشري لتلك الدول وتدعيم جهود تلك الدول لحل مشاكل التنمية الريفية والزراعية
الخاصة بها .

ولقد قدمت جمهورية مصر العربية تسهيلات وزارة الزراعة والمركز المصري الدولي للزراعة باعتباره أحد الهيئات القومية التي يجب أن تتعاون مع السكرتارية العامة المنظمة الدول الأمريكية لبرامج التنمية الريفية والحضرية . في تنفيذ الأنشطة التدريبية والعون الفنى وتبادل المعلومات في مجال التنمية الريفية أن وزارة الزراعة والمركز المصري الدولي للزراعة بما لديهم من رصيده وثروة من المعلومات الزراعية وخبرة في التنمية الريفية يعتبر أهلاً لتقديم ذلك العون الفنى والتدريب ، بالإضافة إلى ما أبدوه من اهتمام في العمل المشترك مع برنامج التنمية الريفية بالسكرتارية العامة المنظمة الدول الأمريكية . وتماشياً مع نصوص القرار الزراعى رقم ٢٧٨ (مجلد - ٧٧/٠) فتمت صدقة المجلس الدائم نتائج اتفاقية التعاون مع حكومة جمهورية مصر العربية .

ولذلك : فإن جمهورية مصر العربية والتي سيطلق عليها فيما بعد لفظ حكومة ، ويمثلها سعادة السفير أشرف غربال القائم بأعمال جمهورية مصر العربية والسكرتارية العامة المنظمة الدول الأمريكية والتي سيطلق عليها فيما بعد لفظ «السكرتارية العامة» ويمثلها السيد/ اليجاندرو أورفيلا سكريتير عام منظمة الدول الأمريكية قد اتفقنا على الآتى :

الأهداف والأنشطة

ان هدف هذه الاتفاقية هو تدعيم العون الفنى والأنشطة التدريبية التي تنفذها السكرتارية العامة من خلال برامج التنمية الريفية والحضرية في الدول الأعضاء بالمنظمة الأمريكية بدعم من وزارة الزراعة والمركز المصري الدولي للزراعة طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية واللوائح المعمول بها في السكرتارية العامة وجمهورية مصر وتلك الخطوط العامة والتي اعانتها الدول الأعضاء بمنظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد .

(المادة الثانية)

هناك أهداف محددة لملك الأنشطة التي ستنفذها وزارة الزراعة والمركز المصري الدولي للزراعة بالتعاون مع برنامج التنمية الريفية الحضرية بالسكرتارية العامة للمنظمة وملك الأهداف هي :-

(أ) تدريب وتطوير المعلومات المهنية للأفراد من خلال المداخل التكامالية ذات النظم الداخلية المتعددة للطرق والوسائل المطبقة على مشاكل التنمية الريفية وبخاصة في مجال الري .

(ب) تقديم العون الفني لمشروعات التنمية الريفية بناء على طلب حكومات الدول الأعضاء بالمنظمة .

(ج) تجميع وتنظيم وتبادل الوثائق في التنمية الريفية وبصفة خاصة ما يتحقق بخبرتي مصر والدول الأعضاء بالمنظمة في هذا المضمار .

(المادة الثالثة)

انطلاقا إلى تحقيق الأهداف سالف الذكر فإن الأنشطة التالية سوف تنفذ سنويًا وكم أدنى :

(أ) فلن الحكومة من خلال المركز المصري الدولي للزراعة تقوم
 ١ - عقد مقرر دراسي في التوطين الريفي في الأراضي المروية والذي من خلاله ستعرض بطريقة عمامية الخبرة مصر في هذا المجال ، ولنـذا اظهار الوسائل والطرق الآلية في تـهـيـد وإعداد وتنفيذ المشروعات الريفية وذلك في إطار التنمية المتكاملة والمساهمة المتساـبـكةـ لكلـ منـ الدـارـسـينـ والـاسـاتـذـةـ ويـحـسـنـ أنـ يـكـوـنـ الدـارـسـينـ فـيـ هـذـاـ المـقـرـرـ مـنـ أـعـضـاءـ مـجـمـوعـاتـ اـعـمـلـ الفـنـيـةـ القـوـمـيـةـ الـتـيـ تـهـدـهـاـ منـظـمـةـ الدـولـ الـأـمـرـيـكـيـةـ بـخـدـمـاتـ النـصـحـ أوـ المـشـورـ ،ـ ولـذـاـ اـسـاتـذـةـ وـانـدـرسـينـ مـنـ مـخـلـفـ الـمـؤـسـسـاتـ ذاتـ الصـلـةـ بـتـمـلكـ الـمـشـرـوعـاتـ .

٢ — عقد ندوة دراسية تتناول أوجه ممدة عدداً وتفصيلاً مشروعات التنمية الريفية مثل الارشاد الريفي ، التماونيات الريفية والخدمات الائتمانية ومثل ذلك النشاط يختص للفنيين الذين يؤمنون بتنسيق الخدمات في مشروعات التنمية الريفية التي تقدم منظمة الدول الأفريقية المشورة أو النصح . وفي وقت مناسب من كل عام سوف يحدد المركز المصري الدولي للزراعة وبرنامج التنمية الريفية الحضرية بالسكنارى العامة لمنظمة الدول الأفريقية الموضوع الذى سوف تعاينه تلك الندوة الدراسية .

٣ — يصل المركز المصري الدولي للزراعة بنسخة لكل ما يصدره من مطبوعات وخاصة تلك المتعلقة بالتدريب في مجال التنمية الريفية إلى برنامج التنمية الريفية بالسكنارى العامة لمنظمة واقاء ذلك سوف يرسل برنامج التنمية الريفية بالسكنارى العامة لمنظمة بنسخة لكل ما يصدره من مطبوعات لنتائج خبرته في الدول الأعضاء .

(ب) سوف تقدم الحكومة من خلال وزارة الزراعة خدمات المشورة أو النصح في ميادين الزراعة والتنمية الريفية لمشروعات المنظمة ، ومنظمة تقوم بخدمات مماثلة وذلك بإرسال الخبراء المصريين لبعثات طويلة أو قصيرة الأجل وذلك بما يسيرة الاحتياجات السنوية لتلك المشروعات وكذا مدلى توافر الخبراء المصريين عند الحاجة إليهم .

النهاية الإدارية والفترة الزمنية

(المادة الرابعة)

طبقاً لنصوص المادة الثانية عشرة ، فإن تلك المعاهدة تظل سارية المفعول حتى الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ألف وتسع مائة وتسعة وسبعين . وإذا لم يبدى أحد الأطراف عكس ذلك بشكل مكتوب قبل موعد انتهاء هذه المعاهدة ، سوف تصبح سارية المفعول تلقائياً حتى الحادي والثلاثين من ديسمبر سنة ألف وتسع مائة وأحدى وثمانين .

(المادة الخامسة)

سوف يجتمع كل من الموظفين الرسميين للجهاز التنفيذي للشئون الاقتصادية والاجتماعية بالسكرتارية العامة والعاملين في المؤسسات التعاونية للحكومة بصفة دورية بغرض استعراض وتقدير ما تم النجاحه من الشطة واقتراح الأنشطة القادمة عند البدء فيها .

الالتزامات والمسؤوليات وإسهام الأطراف

(المادة السادسة)

طبقاً للتمويل النقدي المتاح لدى برنامج التنمية الريفية الحضرية فإن السكرتارية العامة تكون على عاتقها .

(أ) تحمل ثلاثون تذكرة طيران سياحية للمدارسين في المقرر الدراسي والندوة الدراسية سنوياً من مقر اقامتهم إلى القاهرة .

(ب) تحمل تكاليف تذاكر ذهاب وعودة لما لا يزيد عن أربع للمسادة الاخصائين بالسكرتارية العامة المشتركون في الاشطة سالفه الذكر كمجانرين .

(ج) دفع قيمة البدل اليومي أو العلاوة اليومية للخبراء المصريين الذين يقدمون العون لثالث المشروعات التي تدعمها السكرتارية العامة بالتصبح أو المشورة من الدول الاعضاء بالمنظمة وأيضاً هؤلاء ذو الملح الفصيرة والتي تتد من شهرين لستة شهور بما يتفق مع المستويات التي تشير بها السكرتارية بالنسبة لمختلف الدول .

(د) المساهمة بمبلغ ١٨ ألف دولار أمريكي سنوياً أو بمبلغ ١٨٠٠ دولار أمريكي كنفقات للخبراء المصريين الذين يقدمون العون الفنى لمدة إثنى عشر شهراً متصلة أو أكثر لثالث المشروعات التي تدعمها السكرتارية العامة بالتصبح والمشورة من الدول الأعضاء بالمنظمة .

(و) التعاون مع المركز المصرى الدولى للزراعة في تصميم برامج المقرر الدراسي والندوة الدراسية .

(هـ) تنشر كل المطبوعات الخاصة بالمقررات الدراسية والندوات وأنشئها كشى ضروري وكذلك اتفاء المبعوثين

(ى) اختبار الوثائق المتعلقة بالأنشطة سالفه الذكر وارسالها للمركز المصرى الدولى للزراعة .

(المادة السابعة)

على الحكومة من خلال المركز المصري الدولي للزراعة تقوم بالمهام التالية :

(أ) تنظيم وعقد مقرر دراسي في "التوطين الريفي في المناطق المروية" وكذا الندوة الدراسية لنواحي محددة في التنمية الريفية، متتحملة في ذلك ما يتبع من تكاليف القيام بذلك الأنشطة .

(ب) دفع علاوة للمعيشة لجميع المبعوثين المشتركون في المقررات الدراسية أو الندوات الدراسية وإعطاء كل منهم ستون جنيهاً مصرى بما يتفق وقيمة ١٩٧٧ شهرياً وذلك كمصاروف شخصى له مع تحمل المركز تكاليف المعيشة للمبعوث .

(ج) دفع قيمة تذكرة الطائرة لرحلة العودة بدرجة اقتصادية عن القاهرة إلى عاصمة الدولة التي يتبعها المبعوث مع السماح له بزيادة عشرة كجم في الحقائب ويسرى ذلك على الدراسين في المقررات الدراسية والندوات .

(د) توفير الخدمة الصحية لجميع المبعوثين .

(هـ) دفع النفقات اليومية للأخصائيين للسكرتارية العامة عن الفترة التي يشاركون فيها كمحاضرين في المقررات الدراسية والندوات وذلك طبقاً للشروط المتفق عليها من الجانبين وعلاوة على ذلك فإن على الحكومة من خلال المركز المصري الدولي للزراعة أن تقوم بالمهام التالية .

(أ) دفع قيمة تذاكر الطيران ذهاباً وإياباً وكذا النفقات الخاصة بالأشخاص الذين يشتراكون في منح فنية قصيرة الأجل من شهرين إلى ستة أشهر والخاصة بتقديم العون الفني للدول الأعضاء بالمنظمة .

(ب) دفع النفقات التي تزيد عن ١٨ ألف دولار أمريكي سنوياً أو ١٥٠٠ دولار أمريكي شهرياً ولللازم لإعالة الخبراء المصريين المشتركون في منحة العون الفني لمدة اثني عشر شهراً أو أكثر على التتابع والتي تقدم فيها المنظمة خدمات إستشارية .

أحكام عامة

(المادة الثامنة)

يعان كلاً الطرفين أنه :

(أ) يعترف ويقبل ويتعهد بأن يراعى النظم والقوانين الأساسية لصدق وقوع التنمية
الخاصة والوائح المعمول بها في مجال التعاون الفنى والسياسية المفعول في السكرتارية
العامة.

(ب) أنها تقبل حقيقة القول بأن أي تغيير في ميزانية البرنامج الذى تقوم به الأجهزة
المختصة بالمنظمة أو اخفاقةها في تحقيق أمر يترتب عليه احداث تغيير أو إلغاء
لتلك الالتزامات التى تقوم بها السكرتارية العامة فى خلال هذا الانفاق وذلك
بنفس الدرجة التى تسمح بها ميزانية المشروع .

(ج) أنها ستعالون سوية فى تفهيد كافة الواجبات الملقاة على عاتقها بما يتمشى مع
اللوائح المطبقة في السكرتارية العامة .

(المادة التاسعة)

يمكن أن تعدل هذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً بالموافقة المشتركة بين أطراف
العقد ، وذلك بناء على طلب كتابي من أحد الطرفين للآخر أو يمكن الغاؤها بأحد
الطرفين من خلال إبلاغ مكتوب وذلك لستة أشهر مقدماً .

(المادة العاشرة)

يسرى العمل بهذه الاتفاقية من تاريخ توقيع ممثل الأطراف عليها وإنجازها لذاك أن
ممثل طرف العقد مفوضين تفويضها كاملاً، وقامت هذه الاتفاقية من ثلاثة صور .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
السيد / السيد أشرف غربال
القائم بالأعمال بجمهورية مصر العربية
السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية
عن السكرتارية العامة
السيد / اليحاندرو

وزارة الخارجية

فراز

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٢
بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الفنى في مجال التنمية الريفية بين جمهورية مصر العربية
والسكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٨،

وعلی تصریح دیق رئیسجمهوریه بتاريخ ۱۰/۱/۱۹۷۹ بـ

١٧

مادة وحدة

نشر في الجريدة الرسمية لاتفاقية التعاون الفنى في مجال التنمية الريفية بين جمهورية مصر العربية والسكرتارية العامة لمنظمة الدول الأمريكية الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٨ ويعمل بها اعتبارا من ٢٠/١٠/١٩٧٨ .

وزير الدولة للشئون الخارجية

د . بطرس بطرس غالى